

**قانون رقم (26) لسنة 2013م.  
بتعديل القانون رقم (7) لسنة 2013م.  
في شأن اعتماد الميزانية العامة للدولة للعام 2013م.  
المؤتمر الوطني العام:  
بعد الاطلاع:**

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3. أغسطس. 2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر.
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- وعلى القانون رقم (7) لسنة 2013م. في شأن اعتماد الميزانية العامة للدولة للعام 2013م. وتعديله.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الثالث والثلاثين بعد المائة المنعقد يوم الثلاثاء الموافق 2013/10/8م.

**صدر القانون الآتي**

**المادة الأولى**

تُعدل الفقرة الثانية من المادة الحادية والعشرين من القانون رقم (7) لسنة 2013م. المشار إليه بحيث تكون على النحو الآتي:  
(ولا يجوز لها بعد تاريخ غايته 30/سبتمبر/2013م. الصرف من البنود المدرجة في الباب الأول من الميزانية العامة إلا بناء على منظومة الرقم الوطني).

**المادة الثانية**

يُعمل بأحكام هذا القانون من تاريخ صدوره، ويُغى كل حكم يخالفه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

**المؤتمر الوطني العام - ليبيا**

صدر في طرابلس

بتاريخ: 4/ذو الحجة/1434هـ.

الموافق: 2013/10/9م.